١- تحديد المشكلات والحاجات والمصادر

الهدف من الفصل :

يستهدف هذا الفصل ، تقديم العون فى تطبيق دراسات المسح الشامل لموقف الكتب المدرسية التى صممت لإرساء أسس للعمل تمكنه من تحديد متطلبات تحسين المعروض من الكتب المدرسية سواء كانت هناك حاجة إلى مساعدة حكومية فى شكل تدخل حكومى أو مشاركة ، أما الفصول التالية ، فسوف تناقش بالتفصيل النقاط التى يتناولها هذا الفصل بإيجاز .

وقد أصبح مألوفا الآن ، أن تنشئ الدول النامية هيئات حكومية مسئولة عن المطبوعات المدرسية ، دون أن تسبق ذلك دراسة للمشكلات التى يواجهها هذا القطاع ، دراسة تؤدى إلى توصيات بأفضل الطرق التى يجب أن تتبع فى حل تلك المشكلات . وكان تحديد الحاجات ورسم الخطط يتم على أساس جزئى .

إنه لمن الضرورى أن تتوافر المشورة الفنية عند تحديد الحاجات ورسم الخطط والسياسات . وغالبا فإن دولة من الدول النامية قد تمتلك أعدادا كافية من الاقتصاديين والتربويين الذين تتوافر لديهم المعرفة المتخصصة اللازمة عن المطبوعات المدرسية ، ولكن يجب أن تضاف إليها المهارات المرتبطة بفن النشر والطباعة ، وتعتبر ندرة هذه الخبرة والمهارة ، من أهم المشكلات التى تواجهها تلك الدول النامية .

وسواء اتجه الاهتمام نحو مشروعات جديدة للمطبوعات المدرسية أو أن المشكلات التى صاحبت المشروعات القديمة قد درست بعمق ، فإن التفكير قد بدأ – أو يجب أن يبدأ – فى مرحلة تحديد الحاجات .

وفى أغلب الأحيان ، ينظر إلى الكتب المدرسية على أنها غير مناسبة وذلك لعدة أسباب ، منها أنها عالية التكاليف – خطأ الإطار العام ، وربما كانت معدة

أصـــلا لمجـــتمع أخـــر ، وتتجه الرغبة إلى توفير كتب بأقلام مؤلفين محليين ويتم طبعها وإنتاجها داخل الدولة ذاتها .

ومـــن الشـــائع كذلـــك أن دولة من الدول النامية لا تداوم الاتصال بأنشطة الطـــباعة والنشـــر فى الدول الأخرى ، ولا تحتفظ بمكتبة تودعها الكتب المدرسية المنشـــورة فـــى دول أخـــرى ، ؛ وقـــد يكون بعضها أكثر ملاءمة للاستخدام فى مدارســـها إمـــا فـــى صـــورته أو بعد الترجمة ، أو التعديل ، بالإضافة إلى اتخاذ قـــرارات ســـريعة بـــأن الكتب المناسبة غير متوافرة ، ومن هنا تظهر مشروعات طويلة الأجل ، مكلفة لنشر كتب مدرسية جديدة .

ومن جهة أخرى لا توجد دراسات تقويمية للكتب القائمة بالفعل للوقوف على ســـلبياتها بدقة إن وجدت ، والكشف عن إمكان تعديلها لجعلها أكثر مواءمة لحاجات المجـــتمع ونـــادرا مـــا يؤخذ رأى الناشرين فى إمكانية التعديل والتغيير ، أو اتخاذ قرارات معينة دون أن تؤدى إلى تخفيض الأسعار بدرجة كبيرة .

وهـــناك عدد هائل من المقررات المتنوعة ، استخدم الكثير منها فى عدد من الـــدول لتسهيل مشاركة القطاع الخاص فى تلبية الحاجات ، وفى بعض الحالات ، فـــإن الأساس الأول للرغبة فى إنتاج المطبوعات المدرسية محليا فى كل مراحلها ، هـــو أن المستورد منها باهظ التكاليف ، ومثالنا على ذلك ، أن مدرسا كلفته وزارة التربـــية فـــى دولـــة صـــغيرة من الدول لنامية بتأليف كتاب جديد فى مقرر اللغة الإنجليزية حيث قال هذا المدرس :

" أن المقرر الذى سأكتبه لن يكون فى جودة قرينه المستورد والذى تستخدمه المـــدارس الآن ، وقـــد أوضحت هذه المسألة لوزارة التربية ، ولكنهم أخبرونى أن الكتاب المستخدم الآن ، باهظ التكاليف " .

ولكـــن مزيدا من الاستقصاء ، كشف عن أن الوزارة لا تحتفظ لنفسها بنظام تكاليف خاص بالكتب التى تضعها ، ولم تدخل فى حسبانها مرتبات المدرسين الذين ســـيعملون كل الوقت (ساعات عمل كاملة) فى تأليف الكتب ، كما أن الوزارة لم

تدخل فى حساباتها المبانى التى يشغلها هؤلاء ، ولا الهيئة المعنية لمساعدتهم وتسهيل مهمتهم .

وهكذا لا تتوافر لدى الوزارة أية معايير لمعرفة أو لتقدير التكلفة الحقيقية للكتب التى ينتجونها ، وعندئذ يصبح من المحتمل لا أن يكون الكتاب الذى يخططون لنشره أقل مستوى من نظيره المستورد ، بل إنه يكون أكثر تكلفة أيضا . وفضلا عن ذلك ، فإن الوزارة لم تحاول التفاوض مع ناشر خاص لإنتاج طبعة أرخص أو توفير النسخ المطلوبة من الكتاب الموجود بأسعار منخفضة . وكذلك فإن نسب أرباح توزيع الجملة لم تتم دراستها بهدف تخفيضها قليلا ، ببساطة لأن أحدا لم يحدث أن اهتم بالتفكير فى مثل هذه الأمور .

مشكلات القطاع الخاص :

لابد أن تتاح الفرصة لسماع صوت القطاع الخاص فى مجال إنتاج المطبوعات المدرسية (ويفضل أن يكون ذلك من خلال تنظيماته النقابية) والتعرف على مشكلاتهم والصعوبات التى تواجههم ، وغالبا فإن معظمَ هذه المشكلات يمكن التغلب عليها بحلول سريعة ، ولكن الكثير منها يحتاج إلى أن يجد من الحكومة أذانا صاغية ، كما أنه فى بعض الحالات ، يحتاج الناشرون أيضا إلى دعم مالى أو مساعدات متنوعة .

مؤشرات القبول :

ولتحديد أعداد المطبوعات المدرسية اللازمة ، لابد من أن تتوافر لنا أرقام محددة دقيقة لأعداد التلاميذ فى المدارس ، كما يجب أن تتوافر مؤشرات ذات درجة عالية من الصدق يمكن بها التنبؤ بأعداد الملتحقين فى السنوات القادمة مستقبلا . وفى بعض البلدان النامية ، ثبت أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ خطوات خاصة للتأكد من القدرة على توفير هذه الأرقام عند الطلب .

الإنفاق على الكتب المدرسية

فـــى كثير من الدول ، غالبا ، لا يمكن معرفة المبالغ التى تنفق على الكتب المدرســية بالتحديد ، وأحيانا تتخذ احتياطات على أساس نصيب التلميذ الواحد من المجمــوع الكلى من المواد المدرسية ، ولكن الرقم الناتج لا يمكن تحليله إلى نفقات جزئية لكل عنصر على حدة .

وإذا كــنا نــريد قــياس تكاليف أحد البرامج ، وإذا كانت النتائج التى يحققها يجــب أن تقاس وتقارن على أساس التكلفة ، فإن تحديد التكاليف الحالية ، يجب أن يكــون هــو نقطة البداية ، كما يجب أن تتجه الجهود لإيجاد نظام محاسبى للنفقات كلمــا أمكــن ذلك ، فإنه ينبغى أن تحتوى أية دراسة مسحية أدق التقديرات الممكنة للمصروفات التى أنفقتها المدارس ، وكذلك التلاميذ على الكتب المدرسية فى الوقت الراهن .

القدرة الشرائية لدى أولياء الأمور :

وإذا أرادت مؤسسات نشر الكتب المدرسية أن تبيع الكتب التى تنشرها فلابد لهــا من أن تعرف مدى ما يستطيع الأباء أن يدفعوه فى مقابل هذه الكتب ، على أن يخضــع هــذا للدراسة ، ولا شك أن بعض أولياء الأمور فى بعض أجزاء الوطن الواحــد ، أو جماعــات الدخل المتماثل سيكونون أقل قدرة من غيرهم على شراء الكتــب المدرســية لأبنائهم ، وربما يكون من الضرورى التفكير فى وسائل ليسير حصولهم على الكتب .

التوزيع :

ومــن الحــق أن نقول أن " التوزيع " يعد مصدرا لكثير من المشكلات التى تواجــه الكتــب المدرســية ، فغالبا ما ترتبط مشكلة الحصول على الكتب بتكاليفها المرتفعة بالصعوبات الواضحة التى تواجه عملية بيع الكتب ، وعلى ذلك ، فإن أية

دراســة مســحية يجب أن تهتم بهذه الأمور والبحث عن حلول لها ، وسنناقش ذلك تفصيلا فى الفصل الخاص ببيع الكتب من هذا الدليل .

الإنتاج :

وبالمــثل ، تحتل مشكلات إنتاج الكتب مكانة هامة فى معظم الدول النامية ، تعتــبر مسئولة فى كثير من الأحيان عن ارتفاع التكاليف وانخفاض مستوى الكتب والتأخر فى تسليمها . ويحتوى هذا الدليل على تحليل لهذه المشكلات فى فصل آخر ، ولكــن يجب أن نتنبه إلى أنه من الضرورى فى أى دراسة مسحية التعرف على هذه الجوانب وإعطاؤها ما تستحق من العناية والاهتمام .

وهكذا فإن أولئك الذين يقومون بدراسات مسحية فى هذا المجال لابد لهم من الاتصــال المباشــر بالمعلمين ، ومطورى المناهج ، والمؤلفين ، والناشرين وعمال الطــباعة والموزعيــن ، كما يجب عليهم أيضا الاتصال بأولياء الأمور . ولعل من المفيد استمرار الاتصال بكل المهتمين ابتداء من مرحلة التخطيط ، وخلال عمليات التنفيذ وحتى ظهور الكتاب وبيعه واستخدامه طلبا للمشورة .

سياسات اللغة :

إن لغة التعليم وطرقه المستخدمة فى المدارس ، يجب أن تستند إلى الواقع ، كذلــك يجــب العناية بإعداد أصول الكتب بصورة مرضية وكتابتها على الحاسب الآلــى وطــبعها بــتكلفة معقولة لإنتاج كتب مدرسية باللغات المطلوبة ، كما يجب الــتأكد من أن هذه الكتب يفهمها التلاميذ وأن المعلمين يستطيعون استخدامها بفاعلية واقتدار .

وهــناك مشكلات لا تحظى بالاهتمام الواجب ، وهى تلك التى تتعلق بكتابة الأصــول أو الترجمة من وإلى لغات أخرى ، فمن الصعب توفير المؤلفين والكتاب مــن أصحاب المهارات اللغوية العالية والدراية العميقة بموضوع الكتاب ، كما أن أســاليب التدريــب المناســبة لهم تعتبر متخلفة . وإلى جانب ذلك ، توجد مشكلات

ترتبط بالهجاء وأخرى ترتبط باستخدام المخطوطات ، حتى عند استخدام الحروف اللاتينية ، فإن الطباعين يواجهون صعوبات جمة للحصول على أشكال ذات علامات مميزة تسود بعض اللغات ، فغالبا ما تشكل هذه الأمور مشكلات هامة في إنتاج كتب صالحة للاستعمال ، كما أنها تتسبب في مشكلات وصعاب لا يمكن تحملها تتعلق بالتكاليف .

وإذا كان استخدام لغة محلية يعتبر عاملا مهما في زيادة معدلات النمو في صناعة النشر المحلية في أي دولي من الدول النامية ، إلا أنه من ناحية أخرى – يتسبب في زيادة أسعار الكتب المدرسية .

الموقف العام :

تتحدد الاحتياجات من الكتب المدرسية الجديدة في أية دولة من الدول النامية في أحد أقسام وزارة التربية أولا ، وغالبا ما يقتصر ذلك فقط على مستوى التعليم الابتدائي . ويشترك المعلمون القائمون على إعداد المعلمين ومطوري المناهج ... الخ في هذا التحديد في معظم الأوقات . وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان في الدول النامية إلى تبني الحكومة لبرامج نشر الكتب المدرسية ، وإنشاء دار نشر حكومية لإعداد الكتب المدرسية لتغطية الاحتياجات القومية . وبعد ذلك – في بعض الحالات – تبرز ضرورة تحديد احتياجات المستويات الأخرى التربوية ، وفي وزارات أخرى ، ونتج عن ذلك تشعب وحدات نشر صغيرة ودور لنشر الكتب المدرسية في كل مؤسسات الحكومة ، وغالبا ، فإن هذه الدور تعاني من نقص في الموارد وضعف في التمويل والتجهيز ، سواء في القوى البشرية أو المعدات وبالتالي لا تتوافر لها القدرة على الانتشار بكفاءة مناسبة ، ومن ثم فالحاجة ماسة إلى حصر شامل لمختلف الاحتياجات على كافة المستويات التعليمية طوال الحياة يستتبعه بناء برنامج ليغطي تلك الاحتياجات ، وإلا فمن المحتمل أن تستحوذ مرحلة تعليمية بعينها أو مرحلتين على معظم الموارد القومية لتوفير الكتب المدرسية ، بينما تحرم المراحل الأخرى أو لا تحظى إلا بالقليل من الاهتمام .

ويسـود الآن اعـتقاد عام أنه لا جدوى من تعليم الأطفال القراءة فى المدرسة من غـير أن نوفر لهم شيئا يقرأونه عندما يتركونها خاصة وأن هناك إقرارا عاما بأن مشـكلة الأمـية هى مشكلة رئيسية ، ومن هنا فإنه يمكن القول بأن هناك حاجات عديدة أكثر اتساعا من حاجات تلاميذ المدارس ، يجب إشباعها .

وهـناك مـثال للمشكلات الناتجة عن القصور فى دراسة عن الاحتياجات والموارد وسوء التخطيط الناتج عنه ، نجده فى إحدى البلدان النامية الكبيرة ، حيث قـدرت إدارات عـدة فى وزارة التربية حاجاتها من الكتب المدرسية فى قطاعاتها وبـدأ كل منها فى أوقات مختلفة برنامجه لنشر هذه الكتب . ولم تبذل هذه الإدارات جهـدا مناسبا فى التفكير فى الدور الذى قامت به دور النشر الخاصة مسبقا لتوفير الكتـب المدرسـية وأنهـا لابـد أن تـتأثر ببدء النشاط الحكومى فى مجال النشر التربوى . ولم يستشر القطاع الخاص قبل البدء فى هذه البرامج ولا حتى أخذ رأيه فـيما كان يخطط له . وهكذا تم التخطيط للبرامج الحكومية دون الاستفادة برأى أى خبـير نشر . بل إن هذه الإدارات لم تتشاور فيما بينها فيما تخطط له ، وتبنت كل جهـة مـنها طـريقة خاصـة فى إعداد الخامات والمواد التعليمية ، وفى الإنتاج والطـباعة والـتوزيع . ولا شك فإنه إذا كان تشاور قد تم بين العاملين بالإدارات ، وكانـت دراسة المشكلات قد تمت أيضا بالمشاركة ، لكان من الممكن تحقيق نتائج بـتكلفة أقل . ومن جهة أخرى لو كان القطاع الخاص قد أعطى الفرصة للمشاركة فى المشورة أو بالتعاون الفعلى ، لكانت النتائج أعظم فى حل مشكلات العجز العام فى الكتب .

وهكذا فإن الحكومة قد خسرت ما كان يمكن للقطاع الخاص أن يفيد به فى عملـية النشـر ، فضلا عما أصيب به هذا القطاع من إحباط نتيجة استبعاده ، وقد ترتـب علـى ذلك انخفاض الناتج الإجمالى من المطبوعات المدرسية محسوبا بعدد العناوين التى طبعت .

الحاجة إلى المساعدات :

يتجه نشر الكتب المدرسية فى الدول النامية إلى النمو بمعدلات أكثر بطأ عن سائر الأنشطة الصناعية الأخرى ، وربما يرجع ذلك إلى أنها صناعة معقدة تتطلب مهارات لا يمكن توفيرها بسهولة ، كما أنها تنطوى على قدر كبير من المخاطرة يصبح من الصعب معها تحقيق ربح ذا بال ، لذا فإن المستثمرين غالبا ما يفضلون استثمار رؤوس أموالهم بدلا من ذلك ، فى صناعات أصغر ذات ربح سريع مؤكد .

وحتى تواكب الدول النمو السريع فى نظمها التعليمية وما يستتبعه ذلك من زيادة الطلب على الكتب المدرسية ، فإنها تحتاج إلى دعم لنشر الكتب ، ويبدو أن السبيل الوحيد لحل هذه المشكلة فى بعض تلك الدول هو إنشاء دور نشر حكومية للكتب المدرسية .

وكثيرا ما دعت اليونسكو حكومات هذه الدول للاعتماد على الذات فى إعداد وإنتاج الكتب المدرسية ، غير أن الخبرة الطويلة فى هذا المجال خلال السنوات الأخيرة توضح الحاجة إلى ممارسة الحذر الشديد عندما تبدأ الحكومة مشروعا من هذا النوع ، وكذا الحاجة إلى القيام ببحوث مستفيضة جادة وإلى أن يكون التخطيط بصورة أكثر دقة للتأكد من أن الموارد السليمة متوافرة سواء البشرية أو المادية وضمان التمويل قبل البدء فى وضع برامج طموحة للمطبوعات المدرسية . ويجب أن نضع فى الاعتبار أن الدول المتقدمة تستورد كميات كبيرة من المطبوعات والمواد التعليمية وأن القطاع الخاص فى هذه الدول غالبا ما يطبع الكتب فى الخارج.

وحول هذا الموضوع يشير أحد تقارير اليونسكو إلى أن " بالنسبة لبلدان عديدة ، كانت أسهل الحلول تكمن فى استيراد المواد التعليمية مع ما فى ذلك من مخاطرة تتمثل فى تبعية ذات حدين : تبعية اقتصادية (حيث تؤدى الواردات إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى) ، وتبعية ثقافية تتمثل فى مخاطرة استخدام

مـــواد لا تناســـب حاجـــات البيـــئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لأنها لأنظمة ونماذج تعليمية أجنبية مختلفة ".

ومـــن ناحـــية أخرى ، فإن النظم التعليمية تميل بطبيعتها لتنظيم وتطوير وحدات إنتاج داخل وزارات التربية . وقد صاحب ذلك مشكلات خطيرة ليس فقط فـــيما يتعلق بالقواعد الإدارية ، ولكن أيضا فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، مما أدى إلى الحد من نشاطها إلى درجة ملحوظة .

المؤسسات المهتمة بالكتب المدرسية :

ومـــن الواضـــح أن عملـــيات إعداد الكتب المدرسية وإنتاجها وتوزيعها من التشـــعب بحيـــث يخـــرج عـــن نطـــاق سيطرة وزارة التربية وحدها ، فوزارات الخـــزانة ، والتخطـــيط ، والـــتجارة ، والصـــناعة وإدارة الجمارك والضرائب ، وغـــيرها ، لهـــا اهـــتمامات واضـــحة فـــى أمـــور مثل سياسات التمويل وتحديد الاحتـــياجات والتخطـــيط القومى الشامل وتشجيع إقامة الصناعات الوطنية ، ومنها صناعة الطباعة والنشر وبيع الكتب والمشكلات المرتبطة بذلك من حيث الضرائب والجمـــارك علـــى الكتب وعلى ورق الطباعة وموادها والماكينات والمعدات والنقد الأجنبى .. الخ . وغالبا ما يقوم مجلس الوزراء باتخاذ القرارات الهامة فيما يتعلق بالسياســـات الرئيســـية مثل دعم الكتب أو توزيعها مجانا على التلاميذ والمعلمين . ومـــن الضرورى عند حصر الحاجات ودراسة الموارد والمشكلات قيام المشرفين علـــيها بالتشاور مع الجهات والوزارات المختصة ، كما ينبغى وضع الأسس للبدء فـــى حـــوار مســـتمر ، حيث أن ذلك من غير شك ، من شأنه أن يعين فى وضع الخطط والتوصل إلى حلول للمشكلات .

المواد التعليمية التى تنتجها المدارس :

ولابـــد لأيـــة دراســـة عن موقف الكتب المدرسية أن تتضمن كذلك أنشطة المـــدارس فى توفير المواد المكتوبة التى يحتاج إليها ، وليس من غير المألوف أن

نجد بعض المعلمين يكتبون بعض المواد اللازمة لهم فى التدريس أو ربما يستفيدون من مقررات أخرى أو يقومون بتصويرها أو إعادة إنتاجها من جديد لتكون فى متناول تلاميذهم ، وغالبا ما تدبر النفقات اللازمة من حصيلة المدرسة ، (وبعضها يستتر خلف أساليب متنوعة فى صورة آلات ومعدات للتصوير أو حق النشر المعفى من الرسوم) . وإذا كنا ندعو إلى تشجيع مثل هذه الأنشطة ، إلا أننا ننبه إلى ضرورة حساب تكلفتها الحقيقية عند مناقشة تمويل برامج ومشروعات الكتب المدرسية . ويلاحظ هنا أن التكاليف عادة ما تكون باهظة ، ولذا فمن الضرورى التفكير فى الوسائل المناسبة لخفض هذه التكاليف حتى يمكن توفير بعض الأموال التى تسهم بغير شك فى طبع الكتب الأساسية التى تحتاجها .

الوزارات الأخرى ذات الاهتمام بالكتب المدرسية :

تعد وزارات الصحة والزراعة من الوزارات ذات العلاقة الوثيقة بوزارة التربية فيما يتعلق بالأمور المؤثرة فى المنهج . ولا شك أن التعاون بين هذه الوزارات يمكن أن يؤدى إلى نتائج مدهشة عندما يتصل الأمر بموضوع النشر ، فهناك بعض المواد التعليمية التى تستخدم فى التعليم الابتدائى ، يمكن استخدامها فى التربية الصحية للكبار ، وفى الخدمات الزراعية الممتدة . وفى أغلب الأحوال تقوم الوزارات الأخرى (غير التربية والتعليم) بإنشاء وحدات نشر خاصة بكل منها لتواجه احتياجاتها فى هذه المجالات . ومما لا شك فيه أن التعاون وتنسيق الجهود يؤكد أن الموارد النادرة عندما تكون فى أيدى فنيين مهرة ، لا تتبدد ، وكذلك لا يحدث تكرار فى الجهود . وبنفس المنطق ، فإن الوزارات الأخرى تحتاج إلى مساعدة التربويين فى تضمين برامجهم التربوية الرسالة التى تريد مثل هذه الوزارات توصيلها إلى المواطنين . وهكذا فإنه من الأفضل عند دراسة الوضع الراهن واحتياجات المستقبل أن تتسع دائرة نظرتنا لتشمل الأبعاد الكلية للموقف .

كمـــا أن الحاجـــة ماسة إلى أن ندخل فى اعتبارنا كل جوانب التربية مدى الحـــياة مـــن خـــلال الكتب ، ولهذا فإن أية دراسة للحاجات لن تكون وافية إذا لم تشتمل على فحص واختيار نظام المكتبات داخل المدرسة وخارجها .

الموارد :

وبعد تحديد الحاجات ، واتخاذ كافة القرارات اللازمة لكيفية إشباعها ، فإن دراســـة الموارد المتاحة يعتبر أمرا مطلوبا ، فأين مصادر كتابة الكتب المدرسية ؟ وطباعـــتها ؟ ونشـــرها ؟ وصـــناعتها ؟ وتوزيعها ؟ وبيعها ؟ وإذا كانت المصادر الحالـــية غـــير كافية ، فكيف يمكن تطويرها وتحسينها من خلال البرامج التدريبية وتوفـــير الـــتمويل الـــلازم وتوفـــير المناخ الذى يساعد على ازدهار برامج الكتب المدرســـية ؟ وهل يمكن تحقيق ذلك كله من خلال الجهود الوطنية وحدها أم تحتاج إلى مساعدة أجنبية ؟

تساؤلات حول تقدير الحاجات والمشكلات والموارد :

(١) هل يمكن القيام بدراسات مسحية مخططة وفنية لتحليل الوضع الراهن وتقديـــر الاحتياجات اللازمة من الكتب المدرسية (فى ضوء الأجزاء ذات الصلة بهـــذا الشـــأن فـــى الفصل الخاص من هذا الدليل الذى يتناول المخطوطات) فى المستويات التالية :

- *ما قبل المدرسة الابتدائية والحضانة .
- *المدرسة الابتدائية .
- *المدرسة الثانوية.
- *المعهد الفنى .
- *الكلية والجامعة .
- *تعليم الكبار .
- *برامج محو الأمية .
- *برامج تنمية المجتمع .

*التربية الصحية فى القرية .

*الخدمات الزراعية الممتدة .

*برامج التدريب التعاونية .

*غيره .

(٢) للتوصل إلى قرارات بشأن العجز الحالى فى الكتب الدراسية ووسائل إمداد الطلبة بها وتحديد المشاكل المتصلة بهذا الإجراء ، وإيجاد الحلول البديلة . هل يمكن استفتاء عينة ممثلة من الفئات التالية والحصول على إجابات تفصيلية ذات دلالة ؟

*الطلاب .

*أولياء الأمور .

*المعلمون .

*التربويون .

*القائمون على تدريب المعلمين .

*مطورو المناهج .

*المعاهد التربوية .

*مؤلفو الكتب المدرسية .

*مؤسسات نشر الكتب المدرسية .

*العاملون بطباعة الكتب .

*بائعو الكتب بالجملة .

*بائعو الكتب بالقطاعى .

*أمناء المكتبات .

*وزارة التجارة الداخلية والتجارة الخارجية .

*إدارة الجمارك ومصلحة الضرائب .

*وزارة الصحة .

*وزارة الزراعة .

*وزارة الشئون الاجتماعية .

*وزارة التعاونيات .

*بعض الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى التى تستخدم الكتب المدرسية أو التى تولى اهتماما بأى جانب منها (انظر الأسئلة بذلك فى الأجزاء الأخرى من هذا الدليل) .

(٣) هل يمكن عمل التوصيات اللازمة بشأن توفير نظام استشارى مستمر حتى تتاح الفرصة أمام كل برنامج للاستفادة من آراء ومقترحات كافة المهتمين بالكتاب المدرسى على أية صورة ؟

(٤) هل يمكن عمل دراسة لكل الموارد المطلوبة لإنتاج كتب مدرسية جديدة أو مطورة بما فى ذلك : الكتابة والتحرير والنشر ، والتصنيع والتوزيع ، والبيع ؟

(٥) إذا كانت الدراسة المسحية تعكس الاحتياجات من الكتب على أكثر من مستوى تعليمى : هل يمكن الحصول على معلومات كافية بحيث يمكن اتخاذ قرار بشأن : إلى أى مدى يمكن الوفاء بهذه الاحتياجات على أساس من التعاون أو المشاركة فى الخبرات والإمكانيات والتمويل والموارد الأخرى ؟

(٦) إذا كانت المعلومات الواردة فى أى جانب من جوانب المدرسة المسحية ليست على درجة كافية من الوضوح والدلالة كى تبنى عليها القرارات اللازمة لتحسين الموقف ، أو إذا كانت هناك حاجة لإجراء دراسات أعمق فى بعض المجالات ، فهل يمكن اتخاذ خطوات ما لمعالجة الموقف ؟

(٧) هل يتوافر لدى هؤلاء الذين يضطلعون بالدراسة المسحية أى خبرة بالمواقف المماثلة فى البلدان النامية الأخرى ، أو أنهم – إذا لم تتوافر لديهم هذه الخبرة – سيدرسون ما تم عمله فى بعض هذه الدول لمعالجة المشكلات الخاصة بالكتب المدرسية وكيف أخفقت المشروعات التى قامت بها ؟

(٨) هـل يمكن بذل عناية أكثر للحصول على معلومات يمكن عن طريقها تحديـد عدد النسخ المباعة والموزعة بالمجان من كل كتاب من الكتب المستعملة حاليا بالمدارس ، وعدد النسخ التى يتوقع احتياجها من كل كتاب جديد ؟

(٩) هـل يمكن التوصل إلى تقدير المبالغ التى يجب على أولياء الأمور أو المسـئولين بـالمدارس إنفاقها لشراء الكتب فى كل مقرر على كل مستوى تعليمى علـى حـدة والمـبالغ الـتى يـتوقع أن يقدروا على إنفاقها على الكتب المدرسية مستقبلا ؟

(١٠) هـل يمكن للمسح أن يوجه عنايته إلى مشكلات توزيع وبيع الكتب ؟ وهل يقوم بدراسة النظم والمشكلات الحالية والحلول المحتملة مستقبلا ؟

(١١) هـل يشـمل المسـح دراسة عن المواد التى ينتجها المعلمون ويعاد إنـتاجها من المدارس أو المكاتب التربوية وقيمة هذه المواد ومدى الاستفادة منها ؟ وتقدير تكلفتها ؟

(١٢) هـل يمكن تقدير الكمية المتوقع احتياجها وإنتاجها من هذه المادة إذا تـم اسـتبدال الكتـب المسـتعملة فى المدارس حاليا بكتب أخرى جديدة ومطورة والنفقات التى يمكن توفيرها نتيجة لذلك ؟

(١٣) عـند الـنظر فـى اسـتبدال الكتـب المدرسية الجديدة والمطورة ، بـالموجودة حاليا ، هل يمكن إضافة أو ترجمة أو كلاهما مما يعد عملية المواءمة اللازمـة ، كتب مدرسية منشورة لبلاد أخرى ، وهل يمكن تجميع الكتب المناسبة لجعل هذا ممكنا ؟

(١٤) إذا كانـت السياسـة الرسمية تدعو إلى استخدام لغة محلية لم يصدر بهـا إلا القلـيل من المطبوعات ، فهل يمكن بذل عناية كافية لكافة جوانب القضية اللغويـة ومظاهرها بما فى ذلك وضع المعايير الخاصة بالهجاء والمصطلحات فى مجـالات المقـرر المقـدم بالكتاب المدرسى ؟ هل تتوافر كتب النحو والقواميس لمسـاعدة المؤلفين فى عملهم ؟ هل هناك مؤلفون على دراية كافية بفروع اللغة ؟ هـل سيستطيع المعلمون والتلاميذ الذين توضع من أجلهم هذه الكتب ، الإفادة منها

اســتفادة كاملــة أم لابــد من تعريفهم بالكتب وتدريبهم على استعمالها أو لا ؟ هل يـتوافر مــن المحررين من هم على دراية بكل من اللغة والمادة الدراسية ؟ هل توجــد صعوبات فى تنفيذ حروف اللغة ؟ هل تكون هناك حاجة خاصة لاستخدام الــرموز والصــور والعلامات الصوتية المميزة ؟ وفى هذه الحالة ، فإلى أى مدى تـتوافر هــذه الأشياء لدى الطباعين ؟ وإلى أى مدى يمكن لاستخدامها أن يحد من عــدد الطباعيــن الذيــن يمكــنهم القــيام بالعمل ؟ هل يمكن توضيب هذه الرموز والإشــارات آلــيا أم لابــد من توضيبها يدويا ؟ وإلى أى مدى يحد استخدامها من اختــيار بــنط الحــروف المتاح ؟ وإلى أى مدى تؤدى هذه الأمور كلها إلى رفع التكاليف ؟

(١٥) إلــى أى مدى سوف يعتمد البرنامج على الترجمة من لغة أخرى إلى اللغــة المحلية ؟ كيف يمكن التخطيط لذلك والإنفاق عليه لضمان تقديم مستوى عال من الترجمة معدة وفقا لجداول محددة ؟